# دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية
## –دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية–

**الدكتور: نوي طه حسين**
**أستاذ محاضر**
جامعة الجلفة

**الدكتور: حديدي ادم**
**أستاذ محاضر**
جامعة الجلفة

**الطالب:غربي يسين سي لاخضر**
**طالب دكتوراه**
جامعة الجلفة

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اثر إدارة الودائع في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية والحد من التعارض القائم بينهما، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء آراء عينة من إطارات موظفي ستة بنوك عمومية جزائرية. إذ توصلنا إلى ضرورة تحسين وعصرنة آليات جذب الودائع في البنوك العمومية الجزائرية باستخدام تكنولوجيا الصناعة البنكية، وخلق التوافق بين هدفي الربحية والسيولة من خلال تفعيل إدارة الودائع. بالإضافة إلى تقديم خدمات عالية الجودة تلبي رغبات العملاء للحفاظ على الحصة السوقية وتدعيم القدرات التنافسية لمواجهة الضغوط التنافسية الناتجة عن تحرير السوق البنكية الجزائرية.

**الكلمات الدالة:** إدارة الودائع، السيولة، الربحية، البنوك العمومية الجزائرية.

**Résume:**

*Cette étude vise à déterminer l'impact de la gestion du dépôt pour assurer la compatibilité entre les objectifs de la liquidité et la rentabilité des banques commerciales et de réduire les conflits entre eux, en utilisant le questionnaire comme un outil pour la recherche scientifique Lors d'une enquête d'un échantillon du personnel le plus compétent de six banques algériennes. Et donc nous avons besoin d'améliorer et de moderniser les mécanismes pour attirer les dépôts dans les banques publiques algériennes à l'aide de la technologie de l'industrie bancaire et la création de compatibilité entre les objectifs de rentabilité et de liquidité grâce à l'activation de la gestion du dépôt. En plus de fournir des services de haute qualité pour répondre aux souhaits du clients pour maintenir la part de marché et renforcer la compétitivité Pour faire face aux pressions concurrentielles résultantes de la libéralisation du marché la banque algérienne.*

***Les mots clé**: la gestion de dépôts, la liquidité, la rentabilité, les banques publiques algérienne.*

**مقدمة:**

يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها على شكل قروض أو استثمارات من جهة أخرى، ومن خلال هذه العملية فإن البنوك تحقق فوائد لحسابها الخاص، ولذلك فهي تسعى دوما لتوطيد العلاقة مع زبائنها وتحقيق مستوى رضا أعلى للعملاء الحاليين من أجل استقطاب المزيد من العملاء المحتملين، مما سينعكس إيجابا على الوضع التنافسي للبنك وعلى حصته السوقية، وبالتالي تحقيق مستويات ربحية أعلى وهو الهدف الأساسي للبنك.

ولكن لا يستطيع البنك أن يتمادى في هذا السبيل لأنه مقيد بحدود، إذا تخطاها يهدد كيانه المالي ويهدم الهدف الذي كان يصبو إلى تحقيقه، فالبنك عندما يضيف إلى قروضه يضيف أيضاً إلى حجم الالتزامات التي يرتبط بها وبالتالي يتحتم عليه أن يكون مستعداً لمواجهة طلبات دائنين جدد فيجب أن يكون لدى البنك نقد حاضر بمقدار كاف من السيولة لمواجهة الطلبات المحتملة لأصحاب الودائع في أي وقت، فالسيولة والربحية مفهومان متعارضان، حيث يؤدي الأخذ بالسيولة للأمن والأمان ولكن مع انخفاض حجم الأرباح عن طريق الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الودائع، وبالمقابل تؤدي زيادة الربحية إلى توظيف الجزء الأكبر من الودائع وبالتالي تؤدي لإمكانية تعرض البنك للخطر في بعض الظروف. ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدارسة بالشكل التالي: **كيف يمكن لإدارة الودائع أن تساهم في تحقيق التوافق بين السيولة والربحية البنكية ؟**

- **فرضيات الدارسة.**

أ. **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لإدارة الودائع على إدارة السيولة.

ب. **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لإدارة الودائع على الربحية البنكية.

- **أهمية وأهداف الدراسة.**

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لجزء مهم من سياسات التسيير البنكي، والمتمثلة في إدارة الودائع ودورها في تحقيق التوافق بين السيولة والربحية باعتبارها أهم مصادر التمويل البنكي، وهذه هي القيمة المضافة التي سنسعى لتحقيقها.

كما تهدف هذه الدارسة إلى ما يلي:

أ. التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالودائع؛

ب. معرفة أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة الودائع والعوامل المؤثرة فيها؛

ج. إبراز أهم المؤشرات حول الجهاز البنكي الجزائري؛

د. الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة الودائع وكل من إدارة السيولة والربحية، من خلال

استقصاء آراء عينة من إطارات موظفي البنوك العمومية الجزائرية، حول السياسات التي تتبعها لإدارة الودائع، وما مدى تأثيرها على كل من السيولة والربحية وتحقيق التوافق بينهما.

- **هيكل الدراسة:** ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى:
  - **المحور الأول:** التأصيل النظري للودائع في البنوك التجارية؛
  - **المحور الثاني:** مؤشرات حول الجهاز البنكي الجزائري؛
  - **المحور الثالث:** الدراسة الميدانية، اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها.

## المحور الأول: التأصيل النظري للودائع في البنوك التجارية

### أولا – ماهية الودائع:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها، من خلال تنمية الوعي البنكي الادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات البنكية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.(133)

إذ يرغب الأفراد أحيانا لاعتبارات مختلفة في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم والبحث عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها، وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ حيث تحرص البنوك التجارية على جذب ودائع العملاء عن طريق تطوير الوعي الادخاري وتنميته، سعيا للنهوض بعملياتها الأساسية المتمثلة في عمليات التوظيف والاستثمار.(134)

#### 1. تعريف الوديعة:

يمكن تعريف الوديعة على أنها تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف.(135)

كما يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق بين البنك والمودع بموجبه يقوم العميل بإيداع مبلغ من النقود لدى البنك ويلتزم البنك برد هذا المبلغ عند الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد على الوديعة، وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على المركز المالي للعميل.(136)

#### 2. تعريف الحساب البنكي:

يمكن تعريف الحساب البنكي من وجهتي نظر، فهو من الناحية المجردة "عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك"، وهو من الناحية العملية والقانونية "عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين".(137)

**ثانيا – الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع:**

يمكن تمييز بين إستراتيجيتان أساسيتان لجذب الودائع هما:

1. **إستراتجية المنافسة السعرية:**

تعتمد هذه السياسية على رفع معدلات الفائدة بهدف جذب المزيد من الودائع إلا أن البنوك في الوقت الحالي لا تلجأ إلى هذه الإستراتجية لأنها تؤدي إلى المنافسة لرفع سعر الفائدة وهو أمر غير مرغوب للبنوك التجارية لأنه يزيد من تكلفة الحصول على الودائع، ويسود في الوقت الحالي درجة عالية من التنسيق والتكامل بين البنوك في مجال تحديد سعر الفائدة على الودائع إلى حد لا يستطيع البنك بمفرده رفع سعر الفائدة لجذب ودائع العملاء، لان البنوك تعمل في سوق نقدية توصف بأنها غير تنافسية إلى حد كبير، كما أن جزء من الوديعة الجارية ليس عليها سعر فائدة وتمنع بعض التشريعات البنكية وضع سعر فائدة على الودائع الجارية،[138] ومن أهم الأسباب في عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي:

أ. **الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:** تتكبد البنوك بعض التكاليف نتيجة لإدارتها للحساب الجاري للعميل منها تكاليف تحصيل المستحقات ومصروفات سداد المطلوبات، إلى جانب مصروفات إمساك الحساب لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إداراتها، الأمر الذي يضطر معه البنك إلى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، وهي فرص ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل البنك، وعليه فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.[139]

ب. **الحد من المنافسة الهادمة بين البنوك:** قد يؤدي السماح بدفع معدلات فوائد على تلك الودائع أن تتنافس البنوك في رفع معدل الفائدة عليها أملاً في الحصول على حصة ملائمة منها، مرة أخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة تلك الودائع مما يجبر البنك إلى توجيه حصيلتها إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر، أملا في تحقيق عائد مرتفع يكفي لتغطية تلك التكلفة.[140]

ج. **الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:** إن عدم دفع فوائد على الودائع الجارية ستقلل من ارتفاع الفوائد على القروض الممنوحة وذلك لانخفاض كلفة الأموال المتاحة للبنوك في حين انه عند دفع الفوائد على الودائع الجارية ستكون هذه الكلفة عالية، وبالتالي تسعى البنوك إلى زيادة الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء ولتحقيق عوائد مجزية والتي تكون مخاطرها الائتمانية عالية كما أنها ستؤثر على معدلات التنمية الاقتصادية.[141]

د. **انتقال رؤوس الأموال من البنوك الصغيرة إلى البنوك الكبيرة:** يرجع السبب في ذلك إلى كون البنوك الكبيرة تستطيع دفع معدلات فائدة أعلى من البنوك الصغيرة، تم الرد على الحجة بأن من مصلحة المجتمع انتقال الأموال إلى مكان استخدامها في مشروعات يتوقع أن تدر عائدا كبيراً، كذلك ما يلاحظ على البنوك الصغيرة أنها معظمها فروع لبنوك كبيرة وبالتالي تستطيع سحب الأموال من أي فرع دون اللجوء إلى المنافسة السعرية.[142]

2. **إستراتجية المنافسة غير السعرية:**

الأساس الذي تقوم عليه هذه الإستراتيجية هو تقديم خدمات بنكية جديدة تميز البنك عن غيره من البنوك وتتلاءم

مع متطلبات واحتياجات العملاء،[143] فالخدمة البنكية توصف بأنها غير نمطية ولا تسير على حد واحد متشابه طالما أن السلوك الإنساني يدخل كعنصر مهم في تقديمها، والعميل يولي اهتماماً كبيراً للبنك الذي يقدم له خدمات بنكية كفؤة،[144] ويتم ذلك من خلال إتباعها العديد من السياسات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. **تحصيل مستحقات المودعين:** حيث أن من أهداف النظام البنكي هو عمليات التحصيل، فهي تساعد على تسوية حسابات المودعين وذلك بالمقاصة بينها دون الحاجة لتداول النقود، كما تساعد على توفير الوقت والجهد الذي يقوم به البنك في تحصيل الصكوك وتحصيل وسائل السداد كالحوالات الداخلية والكمبيالات،[145] وتتمثل إستراتجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة في: [146]

- السرعة في تحصيل مستحقات العملاء؛
- نسبة المصروفات المترتبة بذمة العميل.

ب. **سداد المدفوعات نيابة عن العميل:** كذلك تقدم البنوك خدمات بنكية أخرى تتمثل في سداد قيمة الشيكات التي حررها المودع لصالح الغير، كما قد يقوم البنك بناء على اتفاق سابق بسداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنين دون حاجة لتحرير شيكات ومن أمثلتها فواتير التليفون، وأقساط الإيجار وبعض فواتير الشراء، وتتمثل إستراتجية المنافسة في:[147]

- مدى استعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة؛
- مدى استعداد البنك للموافقة على تحرير الصكوك بدون رصيد؛
- نسبة المصروفات(العمولة) التي يتقاضاها البنك من جراء تقديم الخدمات.

ج. **استحداث أنواع جديدة من الودائع:** فالبنوك تسعى باستمرار إلى خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعين الحاليين وذلك في ظل التشريعات البنكية السائدة في البلد ومن هذه الودائع هي شهادات الإيداع التي يمكن تداولها والتي تمثل أحد أشكال الودائع لأجل أو لأمد وتتمثل إستراتيجية المنافسة في أنه كلما نجح البنك في إدخال ودائع جديدة للبنوك كلما كان مؤشراً على حيويته على الإبداع مما يؤدي استقطاب المودعين.

د. **سرعة أداء الخدمة:** حيث سعت البنوك مبكراً إلى الاستفادة من الثروة التكنولوجية ذلك باستخدام الأساليب والوسائل ذات التقنيات العالية والتي تؤدي إلى السرعة والاقتصاد في الجهد والتكلفة وقد استخدمت الحاسبات الالكترونية وأنظمة التحويل المختلفة مثل غرفة المقاصة الالكترونية وجهاز الصرف والصراف الآلي(الفروع البلاستكية).

ه. **إدارة محفظة الاستثمارات للمودعين:** ويقصد بها عمليات الشراء للأسهم والسندات التي يمتلكها المودع وتحصيل الأرباح المترتبة عنها وتتمثل إستراتجية المنافسة في:

- مدى استعداد البنك لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع والشراء لهذه الأسهم؛
- حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الاستثمارية؛
- نسبة العمولة التي يتقاضها البنك.

و. **التوسيع في تقديم خدمات غير بنكية:** تتمثل في تقديم الاستشارات في مجال الاستثمارات وإدارة الأموال العائدة إلى المودع، والسعي لإدارة محفظة استثمارية وأنشطته وإدارة أعماله وذلك لقاء نسبة من الأرباح يتم الاتفاق عليها.

ز. **إصدار خطابات الضمان وفتح اعتمادات:** حيث تقدم هذه الخدمات مقابل عمولة محددة.(148)

ح. **التيسير على العملاء:** من بين الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها للتيسير على العملاء اختياره لموقع ملائم، وتوسيع دائرة انتشاره بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائمة أو على الأقل إنشاء وحدات للصرف الآلي التي يطلق عليها تجاوزاً الفروع البلاستكية، على أساس أن الإيداع والسحب فيها يتم باستخدام كارت مصنوع من البلاستيك، ويتيح هذا النوع من الفروع الفرصة للعميل للإيداع والسحب في أي وقت يريد.(149)

ط. **تقديم خدمات تفضيلية للعملاء:** قد تعطي البنوك الأفضلية لزبائنها في عدد من الخدمات، كإعطائهم الأسبقية في الإقراض، أو إقراضهم بمعدلات منخفضة مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض بالإضافة إلى ذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها، سواء أكان بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم والدعاية لها وتقديم الهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد والمناسبات كالأجهزة المترلية والكهربائية رغبة منها في جذب الودائع البنكية.(150)

**ثالثا – العوامل المؤثرة في ودائع البنك:**

رغم أن البنوك لا تملك السيطرة التامة على مستوى ودائعها، ولكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها، ونظراً لأن الودائع لها دور هام في ربحية البنك، لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع، ومما لاشك فيه أن السياسيات النقدية والضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع للجهاز البنكي، والعوامل الاقتصادية والسمات والخصائص الذاتية للبنك لها تأثير فعال في حجم الودائع للبنك.(151)

1. **العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى البنك:**

تحدد هذه العوامل فيما يلي:

أ. **السمات الرئيسية للبنك والسمات المادية والشخصية:** إن اسم البنك في سوق المال وسمعته من الأمور الهامة التي تؤثر على نمو الودائع بشكل عام من خلال شعور المتعاملين بالاطمئنان والأمان، وتعمل البنوك على بناء ودعم هذه السمعة من خلال الإدارة الجيدة وسرعة أداء الخدمة والعمليات وتطويرها،(152) كما تتمثل في الخصائص التي يتمتع بها العاملين بالبنوك من حيث تأدية مهامهم بكفاءة، وتعاملهم بود مع العملاء، بالإضافة إلى التسهيلات المادية التي يوفرها البنك لعملائه من حيث قرب البنك وراحة العملاء...الخ.(153)

ب. **تشكيلة الخدمات الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك:** فكلما زادت هذه التشكيلة ساعد ذلك على اجتذاب العملاء وزيادة درجة رضاءهم،(154) فمثلا تسهيل أنظمة الإقراض للعملاء وإعطائهم الأولية في هذه الخدمة، أو حفظ الأمانات قد يجذب عدد من العملاء.(155)

ج. **السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي:** وذلك فيما يتعلق بسياسات القروض

والاستثمار التي يتبعها البنك لأنها مؤشر للعامة عن مستوى تعاملاته ودقتها، فالبنك الذي يمكنه تفادي الأزمات الاقتصادية أو الظروف المحلية أو العالمية يعتبر مصدر جذب الودائع عن البنك الذي ليس لديه هذه الخبرات، فسمعة البنك الاستثمارية وتشكيلة القروض وهيكل رأس المال القوي تعكس مدى كفاءة الإدارة، وبالتالي ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى أن التنوع في تشكيلة الاستثمارات والقروض تساعد على جذب المزيد من العملاء.

د. **عامل البداية الأولى:** حيث قد يفضل العميل التعامل مع البنك الذي يتعامل معه أول مرة، وكذلك بالنسبة مؤسسات الأعمال فقد تفضل التعامل مع البنوك الذي حصلت منه على أول قرض، وجود مثل هذه الارتباطات والتي يصعب تغييرها قد تؤثر على مقدرة البنك لجذب الودائع.[156]

2. **العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني:**

أ. **مستوى النشاط الاقتصادي:** إن مستوى هذا النشاط سواء كان محليا أو دولياً يؤثر على حجم الودائع فعادة تزيد بشكل واضح خلال فترات الرخاء عن فترات الركود.

ب. **الفعاليات الحكومية الحكومي:** أثبتت بعض الدراسات بأن حجم الإصدار النقدي من العوامل المؤثرة في الودائع، فزيادة الإنفاق الحكومي في مجال المشروعات العامة مثلاً يتحول إلى دخول لكثير من الفئات المستفيدة، التي تتحول بدورها إلى البنوك أو بمعنى أخر قد يترتب على الإنفاق تأثير في زيادة الرواج أو الكساد وبالتالي تؤثر في حجم ونوعية الودائع في البنوك.[157]

ج. **مدى وجود الوعي البنكي:** فارتفاع مستوى هذا الوعي من شأنه أن يؤثر ايجابيا على حجم ونوعية الودائع.

د. **نسبة الاحتياطي والسيولة:** حيث أن ارتفاع هذه النسبة والتي يلزم البنك المركزي البنوك بإيداعها لديه من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الودائع الجديدة في البنك.[158]

## المحور الثاني: مؤشرات حول الجهاز البنكي الجزائري.

لقد عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز بنكي يتماشى والتنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغييرات، خاصة في مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل النظام البنكي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، مارست فيه الخزينة العمومية دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك العمومية إلى نظام بنكي يعتمد على قواعد السوق.

### أولا – هيكل الودائع البنكية خلال الفترة 2010–2013:

يعد النظام البنكي في الجزائر الوعاء الأكثر شيوعا داخل الاقتصاد الوطني، كونه مؤسسة مالية تعمل على أساس الوساطة ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف البنكية ووفقا للحاجات الاقتصادية، ويعتمد في نشاط التعبئة على ما يسمى بالوديعة البنكية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الشكل الادخاري الوحيد في معاملاته وهو ما يؤكد حقيقة توجه السياسة البنكية إلى اعتبار الودائع البنكية أفضل سياسة ادخارية.[159]

**الجدول(01)**: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2013).

| نوع الودائع | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| **ودائع تحت الطلب(الجارية)** | 2870.7 | 3495.8 | 3356.4 | 3537.5 |
| البنوك العمومية | 2569.5 | 3095.8 | 2823.30 | 2942.20 |
| البنوك الخاصة | 301.2 | 400 | 533.1 | 595.3 |
| **ودائع لأجل** | 2524.3 | 2787.5 | 3333.6 | 3691.7 |
| البنوك العمومية | 2333.5 | 2552.3 | 3053.6 | 3380.4 |
| البنوك الخاصة | 190.8 | 235.2 | 280 | 311.3 |
| **مجموع الودائع** | 5395 | 6283.3 | 6690 | 7229.2 |
| حصة البنوك العمومية | %91 | %90 | %88 | %87 |
| حصة البنوك الخاصة | %09 | %10 | %12 | %13 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، اعتمادا على تقرير بنك الجزائر نوفمبر 2014.

لا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع البنكي، حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز الـــــــــ 13% من إجمالي الودائع المجمعة خلال الفترة (2010-2013)، ويمكن أن نرجع هذه الوضعية لسببين رئيسيين، الأول أن قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهمين على الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع سيعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بأزمة البنوك الخاصة (أزمة بنك الخليفة) والتي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك وجعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها.[160]

**ثانيا – الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي:**

وحتى نتمكن من الحكم على مدى ايجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية للبنوك العمومية، نربط العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الخام والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع البنكية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية البنوك العمومية على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الخام، حيث يشير Tybout إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة (الودائع لأجل وللتوفير الادخارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نعتمد على الميل الحدي للإيداع البنكي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع البنكي الناتج عن التغير في الناتج الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي أو مدى ضعفها في ذلك ويبرز مفهوم المرونة الداخلية للودائع البنكية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء البنكي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، إذ يحدد درجة استجابة الودائع البنكية للتغير.[161]

**الجدول (02)**: الميل المتوسط والحدي للودائع البنكية لدى البنوك العمومية الجزائرية للفترة (2010-2013).

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي الودائع(1) | 4903 | 5648.1 | 5876.9 | 6322.6 |
| الودائع لأجل(2) | 2333.5 | 2552.3 | 3053.6 | 3380.4 |
| الناتج المحلي الخام(3) | 12036.3 | 14529.6 | 16012.0 | 16707.3 |
| الميل المتوسط لإجمالي الودائع=1/3 | %40.73 | %38.87 | %36.7 | %37.84 |
| الميل المتوسط للودائع لأجل=2/3 | %19.38 | %17.56 | %19.07 | %20.23 |
| الميل الحدي للودائع= Δ الودائع/ Δالناتج المحلي الخام | 0.281 | 0.298 | 0.154 | 0.640 |
| المرونة الداخلية للودائع البنكية = ( Δ الودائع/ الودائع)/( Δ الناتج المحلي الخام/ الناتج المحلي الخام) | 0.690 | 0.768 | 0.420 | 1.693 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، اعتمادا على تقرير بنك الجزائر نوفمبر 2014.

**ملاحظة:**

$$PIB_{DA}\,t = PIB_{USD}t \times TC\,t$$

- $PIB_{DA}\,t$: الناتج المحلي الخام بالدينار الجزائري في السنة **t**؛
- $PIB_{USD}t^{*}$ : الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي في السنة **t**؛
- $TC\,t^{**}$: سعر الصرف الرسمي في السنة **t** (متوسط الفترة).

من خلال الجدول رقم (02)، تظهر نتائج الميل المتوسط الإجمالي للودائع في البنوك العمومية الجزائرية أن هناك تذبذب في الأول وتناقصا في الثاني، خلال الفترة (2010-2013)، مما يبين نقص فاعلية هذه البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية خاصة الادخارية منها فلابد من تحسين معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية المعروفة أما نتائج الميل الحدي للإيداع البنكي تظهر متذبذبة وغير منتظمة، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي ضعيفة فلابد من زيادة فاعلية السياسات المتبعة، وأيضا فيما يخص المرونة الداخلية فقد كانت مثل سابقاتها أي متذبذب حيث يرتفع وينخفض من سنة إلى السنة التي تليها، فمن المفروض أن تصاحب كل زيادة في دخل زيادة في الادخار (اللجوء للبنوك للرفع من الودائع)، كما أن تأثير المحروقات كان واضحا سواء على الودائع أو على النتاج المحلي الخام،[162] وحتى تستطيع البنوك تغير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي وتحفيز الطلب على الودائع البنكية ولتحقيق ذلك لابد من وجود سياسة ادخارية واضحة ومرنة من قبل هذه البنوك تتناسب مع النشاط الاقتصادي، مع تحفيز الودائع البنكية عن طريق معدلات الفائدة وتقديم خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.[163]

**ثالثا – مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية:**

**الجدول (03):** مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للبنوك العمومية الجزائرية للفترة (2010-2013).

| البيـــــان / السنـــــوا | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| الودائع لأجل | 2333.5 | 2552.3 | 3053.6 | 3380.4 |
| حجم القروض | 2835.8 | 3194 | 3716.1 | 4457.4 |
| الناتج المحلي الخام | 12036.3 | 14529.64 | 16012.0 | 16707.38 |
| الودائع لأجل/ القروض | %82.28 | %79.9 | %82.17 | %75.83 |
| حجم القروض/**PIB** | %23.56 | %21.98 | %23.2 | %26.67 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين، اعتمادا على تقرير بنك الجزائر نوفمبر 2014.

يعكس المؤشر(حجم الودائع/حجم القروض) مدى اعتماد البنوك العمومية الجزائرية على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني، وقد سجلت هذه النسبة طوال فترة (2010-2013) معدلا أقل من الواحد مبنية في ذلك لجوء هذه البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان.

ويبين الجدول (03)، أن مساهمة البنوك العمومية الجزائرية في الناتج المحلي الخام ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف 30%خلال الفترة (2010-2013) وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك العمومية في الاقتصاد، والذي يبقى المتعاملون فيه يعتمدون على وسائل تمويلية أخرى وتتفاقم هذه الوضعية خصوصا في ظل غياب السوق المالي، من جانب آخر فان ملكية البنوك العمومية للدولة لا تسمح لها بمناقشة قرارات التمويل الذي تقوم به على خلاف البنوك الخاصة، إلا أنها تستفيد من جانب آخر من عمليات التطهير التي تقوم به الخزينة العمومية وهي الوضعية التي يصعب الحكم فيها على مدى نجاعة سياسة الائتمان في الجزائر.[164]

**رابعا – مؤشر فائض السيولة:**

تعاني البنوك العمومية الجزائرية عموماً من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديداً مع سنة2001 ، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة لتلك السنة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها، لقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة، وإن كان الملاحَظ ومن خلال الأرقام تراجع نسبي لهذا الفائض أو استقراره في السنوات الأخيرة.[165]

**الجدول (04)**: حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2013).

| البيـــــان / السنـــــوا | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| مجموع الودائع الخاصة بالبنوك العمومية | 4903 | 5648.1 | 5876.9 | 6322.6 |
| حجم القروض | 2835.8 | 3194 | 3716.1 | 4457.4 |
| فائض السيولة = الودائع – القروض | 2067.2 | 2454.1 | 2160.8 | 1865.2 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، اعتمادا على تقرير بنك الجزائر نوفمبر 2014.

يلاحظ من خلال الجدل رقم (04)، على أن فائض السيولة أنه تزايد بشكل كبير بين سنتي 2010 و2011 ثم يعود إلى الانخفاض في سنة 2012 وكذلك بالنسبة لسنة 2013، وبالتالي لا نجد اتجاه عام للسيولة، أيه أنها متذبذبة، لذا يتطلب دوراً كبيراً لبنك الجزائر من أجل ضبط السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح القروض غير مجدية للاقتصاد.

**المحور الثالث: الدراسة التطبيقية اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها.**

تم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية المتعددة التي تستعمل لتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها بعد القيام بالدراسة التطبيقية، والمتمثلة في توزيع استبيان به مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة وذلك من أجل استقصاء أراء إطارات موظفي ستة بنوك عمومية جزائرية من مجتمع الدارسة للإجابة على أسئلة الدارسة واختبار فرضيتها.

**أولا – تقديم الاستبيان:**

إن الاستبيان أداة هامة في استقصاء وجمع أراء وإجابات المبحوثين حول مواضيع تكون ذات أهمية بالنسبة للباحث كي يتسنى له إبراز وجهات نظره حول الموضوع المطروح أمامه، حيث جاءت فكرة تقديم هذا الاستبيان انطلاقا من الرغبة في معرفة الرأي الآخر في نظرته أفكاره وتطلعاته اتجاه إدارة الودائع وتأثيرها على كل من إدارة السيولة والربحية البنكية.

### 1. نموذج الدراسة:

نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

**الشكل (02)**: نموذج الدراسة.

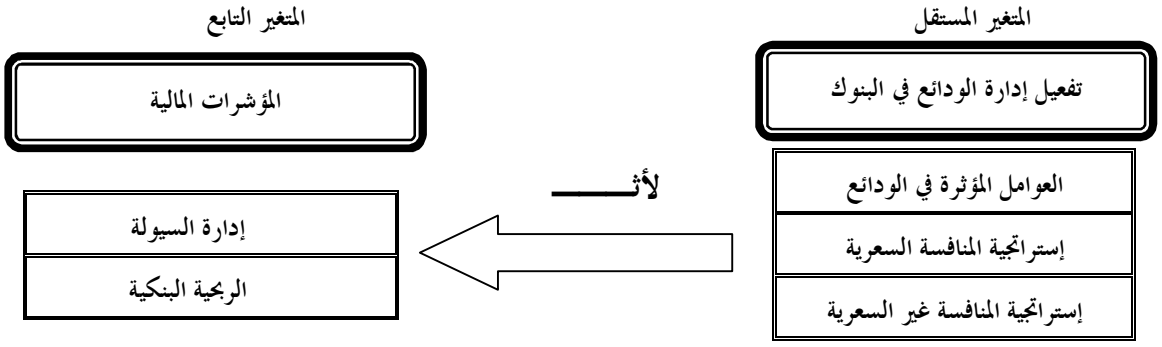


**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الدراسة.

يحتوي الشكل (02) على مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك نظرا لطبيعة الدراسة، المتغيرات التابعة تتمثل في إدارة السيولة والربحية البنكية والتي تمثل أهم المؤشرات المالية، بينما المتغيرات المستقلة هي كل من العوامل المؤثرة في الودائع وإستراتجية المنافسة السعرية وأخيراً إستراتجية المنافسة غير السعرية.

### 2. مجتمع وعينة الدراسة:

إن عملية إدارة الودائع في البنوك تمس عددا من الموظفين، فإننا لجئنا إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع ككل، حتى نستطيع أخذ صورة مصغرة عن الموضوع، وذلك بتحديد نوع العينة التي سنطبق عليها الاستبانة من حيث طبيعتها وعدد البنوك وما هي النسب الملائمة حتى تكون ممثلة بصدق للمجتمع الأصلي، بحيث يتكون مجتمع الدراسة من مجموع البنوك الجزائرية، أما العينة الممثلة لهذا المجتمع هي مجموعة البنوك العمومية الجزائرية بالجلفة وهي:

**الجدول رقم (05)**: بيان عدد البنوك محل الدراسة.

| الرقم | اســـــــم البنـــــــــك | الموزعة | غير مستردة | القابلة للدراسة |
|---|---|---|---|---|
| **01** | البنك الجزائري الخارجي | 8 | 2 | 8 |
| **02** | بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 10 | 2 | 8 |
| **03** | بنك التنمية المحلية | 8 | 6 | 2 |
| **04** | بنك الجزائري الوطني | 6 | 1 | 5 |
| **05** | الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط | 10 | 1 | 9 |
| **06** | القرض الشعبي الوطني | 8 | 4 | 4 |
| **المجموع** | | 50 | 16 | 34 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين.

**ثانيا – تفريغ بيانات الاستبيان ومعالجتها إحصائيا:**

**1. اختبار الطبيعية: كولمجروف – سيمنروف**

يستخدم اختبار كولمجروف – سيمنروف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعتمد اختبار كولمجروف– سيمنروف علي الفرض الصفري والفرض البديل التالي:

- $H_0$: البعد يتبع التوزيع الطبيعي عند المستوى المعنوي $\alpha>0.05$.
- H1: البعد لا يتبع التوزيع الطبيعي عند المستوى المعنوي $\alpha\leq0.05$.

**الجدول رقم (06)**: نتائج اختبار كولمجروف – سيمنروف

**Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon**

| | | العوامل المؤثرة في الودائع | استراتيجيه المنافسة السعرية | إستراتيجية المنافسة غير السعرية | إدارة السيولة | الربحية البنكية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |
| Paramètres normaux[a,b] | Moyenne | 25,3235 | 20,9706 | 23,9118 | 41,0882 | 31,7941 |
| | Ecart-type | 2,93072 | 4,04883 | 2,98854 | 4,95659 | 2,84743 |
| Différences les plus extrêmes | Absolue | ,128 | ,133 | ,113 | ,091 | ,105 |
| | Positive | ,073 | ,096 | ,066 | ,067 | ,101 |
| | Négative | -,128 | -,133 | -,113 | -,091 | -,105 |
| Z de Kolmogorov-Smirnov | | ,747 | ,776 | ,657 | ,532 | ,613 |
| Signification asymptotique (bilatérale) | | ,632 | ,584 | ,781 | ,939 | ,846 |

a.La distribution à tester est gaussienne.

b.Calculée à partir des données.

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول رقم (06)أعلاه أن معظم مستويات المعنوية للأبعاد $\alpha>0.05$، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة أن إجابات البعد تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام الأدوات المعلمية البر مترية لاختبار الفرضيات.

**2. صدق الاتساق البنائي للأبعاد.**

**جدول رقم(07)**: معامل الارتباط بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

| الرقم | الأبعاد | قيمة معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| **01** | العوامل المؤثرة في الودائع | 990.6 | 100.0 |
| **02** | استراتيجيه المنافسة السعرية | .6780 | 0.000 |
| **03** | إستراتيجية المنافسة غير السعرية | 560.7 | 0.000 |
| **04** | إدارة السيولة | .6910 | 0.000 |
| **05** | الربحية البنكية | .6660 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط بيرسون بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، وتظهر هذه المعاملات دالة عند مستوى الدلالة 0.05، حيث أخذت الاحتمالية المرفقة لها قيم أقل من 0.05،كما تؤكد ذلك قيمها المحسوبة r التي تجاوزت القيمة الجدولية 0.329.

3. **ثبات اسنبانة الدراسة:**

تم احتساب الثبات لاستبانة الدراسة بطريقة **ألفا–كرونباخ Alpha**، إذ تم تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل تساوي 0.788، وهذا دليل كافي على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، وبما أن الاستبانة تتكون من خمسة أبعاد تقيس مدى تأثير إدارة الودائع في تحقيق السيولة وتحقيق الربحية، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ للبعد الأول (**العوامل المؤثرة في الودائع** ) 0.825، ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثاني (**استراتيجيه المنافسة السعرية**) 0.763، معامل ألفا كرونباخ للبعد الثالث ( **إستراتيجية المنافسة غير السعرية**) 0.747، وكل من البعد الرابع (**إدارة السيولة**) والخامس (**الربحية البنكية**) 0.752-0.748، وهذا دليل كافي على أن الأبعاد الخمسة تتمتع بمعدل ثبات مرتفع.

**الجدول رقم (08)**: معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).

| الرقم | البعد | عدد الفقرات | معامل ألفا كروميخ |
|---|---|---|---|
| **الأول** | العوامل المؤثرة في الودائع | 6 | 0.825 |
| **الثاني** | استراتيجيه المنافسة السعرية | 6 | 0.763 |
| **الثالث** | إستراتيجية المنافسة غير السعرية | 6 | 0.747 |
| **الرابع** | إدارة السيولة | 11 | 0.752 |
| **الخامس** | الربحية البنكية | 8 | 0.748 |
| **الإجمالية** | | 46 | 0.788 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

**ثالثا – اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها:**

وللإجابة على الفرضية الرئيسية: تم تحليلها في كالأتي:

1. **فرضية المتغير التابع الأول السيولة:**

- $H_0$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لإدارة الودائع على إدارة السيولة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من وجود أثر لإدارة الودائع على إدارة السيولة.

- **اختبار أثر إدارة الودائع على إدارة السيولة:**

**الجدول رقم(09)**: نتائج اختبار أثر إدارة الودائع على إدارة السيولة.

| البيان | اختبار t | معامل الارتباط r | معامل التحديد $r^2$ | F المحسوبة | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| أثر إدارة الودائع على إدارة السيولة | 3.329 | 0.635 | 0.404 | 6.768 | 0.001 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتضح من خلال نتائج الانحدار في الجدول رقم (09) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر لإدارة الودائع على إدارة السيولة عند مستوى الدلالة 5%، ويشير معامل التحديد الذي اخذ القيمة 0.404 إلى أن ما نسبته 40.4% من التباينات في المتغير التابع ( إدارة السيولة) قد تم تفسيرها بوسطة التغيرات في إدارة الودائع، كما تؤكد إحصائية فيشرF المحسوبة (6.76) والتي تجاوزت القيمة المجدولة عند مستوى دلالة 5% على المعنوية الكلية للنموذج، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الودائع على إدارة السيولة.**

وبناءا على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن التنبؤ بتغير في إدارة السيولة بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في تفعيل إدارة الودائع كما يلي: $Y= a + (b_1.x_1) + (b_2.x_2) + (b_3.x_3) + ei$

**الجدول رقم(10)**: معامل الارتباط المتعدد.

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std.Error | Beta | | |
| 1 (Constant) | 2.208 | .663 | | 3.329 | .002 |
| العوامل المؤثرة في الودائع | -.256 | .148 | -.277 | -1.724 | .095 |
| إستراتجية المنافسة السعرية | .260 | .097 | .389 | 2.667 | .012 |
| إستراتيجية المنافسة غير السعرية | .426 | .150 | .471 | 2.844 | .008 |

a.Dependent Variable: إدارة السيولة.

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

256. les facteurs influents sur le dépôt) + (0.260. La stratégie de prix 0(.-Y = 2.208 ei concurrentiel) + (0.426. la stratégie de compétitivité hors-pris) +

- a: ثابت معادلة الانحدار؛

- b: معامل الانحدار؛
- ei: متغير عشوائي أو العوامل الأخرى =0؛
- $X_1$ (العوامل المؤثرة في الودائع): les facteurs influents sur le dépôt؛
- $X_2$ (إستراتجية التنافسية السعرية): La stratégie de prix concurrentiel؛
- $X_3$ (إستراتجية التنافسية غير السعرية): la stratégie de compétitivité hors-pris.

**2. فرضية المتغير التابع الثاني الربحية:**

- $H_0$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لإدارة الودائع على الربحية البنكية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من وجود أثر لإدارة الودائع على الربحية البنكية.

- **اختبار أثر إدارة الودائع على الربحية البنكية:**

**الجدول رقم(11)**: نتائج اختبار أثر إدارة الودائع على الربحية البنكية.

| البيان | اختبار t | معامل الارتباط r | معامل التحديد $r^2$ | F المحسوبة | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| أثر إدارة الودائع على الربحية البنكية | 4.822 | 0.550 | 0.302 | 4.328 | 0.012 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتضح من خلال نتائج الانحدار في الجدول رقم (11) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر لإدارة الودائع على الربحية البنكية عند مستوى الدلالة 5%، ويشير معامل التحديد الذي اخذ القيمة 0.302 إلى أن ما نسبته 30.2% من التباينات في المتغير التابع ( الربحية البنكية) قد تم تفسيرها بوسطة التغيرات في إدارة الودائع، كما تؤكد إحصائية فيشر F المحسوبة (4.32) والتي تجاوزت القيمة المجدولة عند مستوى دلالة 5% على المعنوية الكلية للنموذج، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة:

**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إدارة الودائع والربحية البنكية.**

وبناءا على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن التنبؤ بتغير في حجم الربحية بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في تفعيل إدارة الودائع كما يلي: $Y= a + (b_1.x_1) + (b_2.x_2) + (b_3.x_3) + ei$

**الجدول رقم(12)**: معامل الارتباط المتعدد.

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std.Error | Beta | | |
| 1 (Constant) | 2.733 | .567 | | 4.822 | .000 |
| العوامل المؤثرة في الودائع | -.125 | .127 | -.171 | -.983 | .333 |
| إستراتجية المنافسة السعرية | .182 | .083 | .345 | 2.187 | .037 |
| إستراتيجية المنافسة غير السعرية | .284 | .128 | .397 | 2.216 | .034 |

a.Dependent Variable: الربحية البنكية.

**المصدر**: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

Y = 2.733 -( 0.182. La stratégie de prix 0) + (0.284. la stratégie de compétitivité hors-pris) + (0.125. les facteurs influents sur le dépôt) + ei concurrentiel

- a: ثابت معادلة الانحدار؛
- b: معامل الانحدار؛
- ei: متغير عشوائي أو العوامل الأخرى =0؛
- $X_1$ (العوامل المؤثرة في الودائع): les facteurs influents sur le dépôt؛
- $X_2$ (إستراتجية التنافسية السعرية): La stratégie de prix concurrentiel؛
- $X_3$ (إستراتجية التنافسية غير السعرية): la stratégie de compétitivité hors-pris.

**الخاتمة:**

من خلال دراستنا التطبيقية لإدارة الودائع ومكوناته ودارسة تأثيرها على كل من إدارة السيولة وتحقيق الربحية، إذ تبين أن الودائع على اختلاف أنوعها مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر الأموال فهي أكثر الأموال خصوبة وأقلها تكلفة بالنسبة للبنوك، كما يساهم جذب الودائع من الحد للتعرض لمخاطر العسر المالي، ويمكن أن يكونوا مصدراً رئيسياً لتنمية الموارد المالية للبنك وقوة اقراضية إضافية يمكن استخدامها في تزويد مؤسسات الأعمال بما تحتاج إليه من قروض.

ويمكن القول بأن الأوعية البنكية الجزائرية لا تزال بعيدة جدا عن المستوى الكفء أو الأمثل لنشاط الوساطة المالية القائم أولا على جذب التعبئة، فلو استثنينا مدخرات القطاع الحكومي فإن نشاط هذه الأوعية سينهار حتما، وأكثر من ذلك فإن هذا الضعف قد ولد ظاهرة خطيرة لدى أفراد المجتمع صنفها فقهاء الاقتصاد من بين الجرائم الاقتصادية، ألا وهي ظاهرة الاكتناز.

**1. نتائج اختبار الفرضيات**

من خلال التحليل الإحصائي يمكن عرض أهم الاستنتاجات الخاصة باختبار الفرضيات فيما يأتي:

- غياب الوعي البنكي ونقص فاعلية البنوك العمومية الجزائرية في تحفيز الطلب

على الودائع البنكية خاصة الادخارية منها؛

- تعاني البنوك العمومية الجزائرية من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، يعود ذلك إلى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع سيعود بالدرجة الأولى إليها؛
- موافقة أغلبية عينة الدراسة من العاملين في البنوك العمومية الجزائرية على أن الودائع تعد من أهم مصادر التوظيف لدى البنوك، مع ضرورة تحقيق الموائمة بين السيولة والربحية وذلك للتعارض الموجود بينهما؛
- من خلال دراسة إجابات الاستبانة وتحليلها للفرضية الأولى والتي تتعلق بأثر إدارة الودائع على إدارة السيولة، توصلنا إلى الحكم بصحة هذه الفرضية، إذ تبين أن هنالك أثر طردي وموجب لإدارة الودائع على إدارة السيولة؛
- من خلال دراسة إجابات الاستبانة وتحليلها للفرضية الثانية والتي تتعلق بأثر إدارة الودائع على الربحية البنكية، توصلنا إلى الحكم بعدم صحة هذه الفرضية، إذ تبين أن هنالك أثر طردي وموجب لإدارة الودائع على الربحية البنكية.

## 2. التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يمكن عرض جملة من التوصيات في النقاط التالية:

- يجب على البنوك التجارية الجزائرية تفعيل إدارة الودائع لديها والحد من إشكالية فائض السيولة لديها؛
- ضرورة قيام التجارية الجزائرية بحملات إعلامية تحسيسية من أجل زيادة الوعي الادخاري، والعمل على وبعث الثقة في النظام البنكي ولاسيما المودعين والقيام بتسهيل إجراءات عمليات فتح الحسابات والإيداع والسحب؛
- يجب على البنوك التجارية الجزائرية الخروج من دائرة منح الإقراض كمصدر أساسي لتحقيق الأرباح والتحول إلى الاستثمار المحفظي؛
- ضرورة اهتمام البنوك التجارية الجزائرية بجودة الخدمات والمنتجات البنكية والعمل على تحديثها والتوسع في استخدام التكنولوجيا بشكل فعال ومواكبة كل التطورات الحاصلة في هذا المجال، والاهتمام أكثر برغبات المدخرين لما له من أثر في إعطاء صورة تنافسية للبنك؛
- ضرورة تعميق الإصلاحات البنكية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة البنكية العالمية؛
- إيجاد طريق للتعامل مع البنوك يرضى عنها الضمير الديني للأفراد الذين يحجمون عن التعامل مع البنوك لأسباب دينية.

## المراجع والهوامش:

[133] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **المؤسسات المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 127.

[134] كمال زيتوني، **دور التأمين على الودائع في سلامة البنوك المتعثرة–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011/ 2012، ص 09.

[135] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 25.

[136] هيل عجمي جميل الجنابي، **إدارة البنوك التجارية والإعمال البنكية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص81.

[137] كمال زيتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[138] هيل هيل عجمي جميل الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 89-90.

[139] رانية خليل حسان سارة أبو سمرة، **تطوير سياسة الودائع البنكية في ظل نظرية إدارة الخصوم–دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الوطنية العاملة في فلسطين–**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 117.

[140] منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية–مدخل اتخاذ القرارات–**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 153.

[141] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك– مدخل كمي استراتيجي معاصر–**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 117.

[142] سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة للخدمات البنكية**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004/ 2005، ص 14.

[143] المرجع نفسه، ص 15.

[144] هيل عجمي جميل الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[145] رانية خليل حسان سارة أبو سمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[146] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[147] منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[148] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118-119.

[149] منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

[150] رانية خليل حسان، سارة أبو سمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 126-127.

[151] عبد الغفار حنفي، **إدارة البنوك –السياسات البنكية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 240.

[152] رسمية قرياقص، **أسواق المال–أسواق ورأس المال، المؤسسات**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 335.

[153] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **الاستثمار في البورصة–مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 287.

[154] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 43.

[155] رسمية قرياقص، **مرجع سبق ذكره**، ص 335.

[156] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 288-289.

[157] رسمية قرياقص، **مرجع سبق ذكره**، ص 335.

[158] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[159] عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، **تقييم كفاءة الأوعية البنكية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999–2009**، مقال مقدم لـــ: مجلة الباحث، العدد الحادي عشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 62.

[160] عبد الرازق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع البنكي الجزائري**، مقال مقدم إلى مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، ص ص 55-56، بتصرف.

[161] المرجع نفسه، ص 56.

* http: //www.tresor.economie.gouv.fr/File/388332.

**http: //data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?page=1.

[162] عبد الرازق حبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 56، بتصرف.

[163] عبد اللطيف مصيطفى، **مؤشرات قياس أداء النظام البنكي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: **السياسات الاقتصادية في الجزائر**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أيام 29-30 ديسمبر 2004، ص 02.

[164] عبد الرازق حبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 57، بتصرف.

[165] سليمان ناصر، **مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية–أسبابها ومقترحات لتصريفها–**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: **إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات البنكية الجزائرية**، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، أيام 06-07 مارس 2014، ص ص 02-03.